

## القطاع الزراعي ضمن الموازنة العامة لعام ٢٠١٠

م. م. همسه قصي

مركز دراسات النهرين / جامعة النهرين

### ملخص

يأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الحيوية المؤثرة بشكل كبير في مخرجات ومدخلات الاقتصاد ، فهذا القطاع مر بمراحل متنوعة تارة تكون ايجابية وأخرى سلبية تظهر مدى ضعف هذا القطاع في توفير متطلبات الامن الغذائي الذي بات عاملاً إستراتيجياً في استقرار المجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي .

وقد تأثر دور الزراعة في الاقتصاد خلال العقود الماضية بصورة كبيرة من خلال ضعف ما يخصص لهذا القطاع من اموال قياساً بغيرها من النفقات المخصصة للقطاعات الاخرى .

ويبقى السؤال المطروح هل ان هذه التخصيصات مجدية ؟ أي بمعنى هل ان القصور في عد النهوض بالقطاع الزراعي مرتبط بالسياسات الزراعية المتبعة من قبل الوزارة ؟ ام ان هذه التخصيصات غير كافية وغير مبنية وموزعة بشكل صحيح على فروع القطاع الزراعي ؟

من خلال الورقة البحثية يتضح ان القصور هو في السياسات الزراعية المتبعة من قبل الوزارة هذا فضلا عن ان تخصيصات الموازنة وان كانت قليلة او غير كافية فهي غير موزعة ومبنية بشكل صحيح على فروع القطاع الزراعي

### المقدمة :

يفرض وضع العراق الحالي اهمية القيام بمراجعة شاملة لمجمل القطاعات الفاعلة في الاقتصاد العراقي ومعرفة واقع هذه القطاعات التي يترابط فعلها الانتاجي مع تنامي حركة اقتصاد البلد .

ويأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الحيوية المؤثرة بشكل كبير في مخرجات ومدخلات الاقتصاد ، فهذا القطاع مر بمراحل متنوعة تارة تكون ايجابية واخرى سلبية تظهر مدى ضعف هذا القطاع في توفير متطلبات الامن الغذائي الذي بات عاملاً إستراتيجياً في استقرار المجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي .

ويمثل القطاع الزراعي مكوناً صغيراً وحيوياً في ذات الوقت في الاقتصاد العراقي ، وتأثر دور الزراعة في الاقتصاد خلال العقود الماضية بصورة كبيرة في الصراعات العسكرية التي خاضها العراق واخرها احتلال العراق وبالدرجات المتفاوتة من الجهود الحكومية لتقوية وإدارة الانتاج الزراعي .

وفي هذا البحث سنتناول واقع هذا القطاع والمعوقات التي تواجه طريق تقدمه ودور هذا القطاع في الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ ومقارنتها مع الموازنات العامة السابقة من ( ٢٠٠٥-٢٠١٠ ) .

## أشكالية البحث

رغم ان قطاع الزراعة هو ثاني اكبر القطاعات في العراق بعد النفط فلا تزيد نسبة مساهمته في الناتج الاقتصادي على ٨% بعد سنوات من الاهمال والعقوبات الدولية وقلة الاستثمارات والتدهور ، ذلك لان تخصيصات الموازنات السابقة والحالية لوزارة الزراعة قليلة قياساً بغيرها من التخصيصات بالنسبة للوزارات الاخرى ، هذا فضلا عن انها غير متوافقة مع ما متحقق بالنسبة لقطاع الزراعة ، الامر الذي ادى الى تدهور هذا القطاع وبقائه على هذا الحال .

## فرضية البحث

تنتقل فرضية البحث من رؤية مفادها أنه لو تم توظيف تخصيصات الموازنة بالشكل الصحيح للقطاع الزراعي لأدى ذلك الامر الى النهوض بالواقع الزراعي وازدهاره والوصول به فيما بعد الى مستوى الاكتفاء الذاتي .

## الهدف من البحث

ان تخصيصات الموازنة الحالية غير المجدية بالنسبة للقطاع الزراعي وضعف السياسات الزراعية المتبعة ادت الى تراجع هذا القطاع والوصول به الى ما وصل عليه الان .

## المبحث الاول

### القطاع الزراعي في العراق

#### أولاً : الزراعة في العراق

تعاني الزراعة في العراق تراجعاً كبيراً قياساً بالنسبة الفعلية لما قبل ٢٠٠٣ ، وكانت احدى اهم الاسباب التي ساهمت في هذا التراجع هو انقطاع الدعم الحكومي في التمويل والمستلزمات وعدم وجود خطة زراعية عامة أو تنظيم ري رصين<sup>(١)</sup> .

إذ انحسرت مساحة الاراضي الزراعية بشكل كبير في جميع انحاء البلاد مخلفة ورائها هكتارات من الصحاري القافرة بعد ان هجرها مزارعوها بسبب السياسات الخاطئة للحكومة المتعاقبة في هذا البلد الزراعي .

فالحروب والهجرة السلبية نحو المدن فضلاً عن الاهمال الكبير الذي لحق بالمرفق الزراعي والثروة الحيوانية ، عوامل أثرت بشكل فاعل ومباشر على الامن الغذائي بصورة لا سيما ، إذ اصبح العراق يعتمد على الاستيراد لتأمين احتياجات سكانه الغذائية<sup>(٢)</sup> .

وقد كانت نسبة استيراداته في عام ٢٠٠٢ ما بين ٨٠% الى ١٠٠% من السلع الرئيسية كالدقيق والرز والسكر والزيوت النباتية واللحوم وغير ذلك<sup>(٣)</sup> .و ما زالت نسبة استيراداته تزداد عاماً بعد عام ويستخدم عائدات النفط في الدفع ، والسبب في ذلك يعود الى تراجع معدلات انتاج هذا القطاع ، والزيادة السريعة في عدد سكانه خلال العقود الثلاث الماضية ، ومحدودية الارض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها ، هذه العوامل وغيرها ادت الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الحاجة المحلية لهم<sup>(٤)</sup> .

وبقيت مشكلة الاراضي غير الصالحة للزراعة ( التي اصابها التصحر ) لحد الان دون ايجاد حلول عملية لها ، لا سيما وان الوضع السياسي الجديد انشغل بمتطلبات اخرى حالت دون تفرغ لهذا الجانب ، والكلف العالية ايضاً لميزانيات الصرف الحكومي جراء ضغط الملف الامني والخدمي جعلت من القطاع الزراعي لا يمثل اولوية ناجزة تقدم المطلوب من مالية كبيرة تصرف على مؤسسات الجيش والشرطة ، انما احتل القطاع النفطي مكان الصدارة في هذا الامر ، كما ان الواقع السياسي الجديد دفع اغلب المواطنين نحو التوجه بالبحث عن وظائف حكومية تغنيهم عن العمل في قطاع الزراعة لأجل ضمان مردود مالي ثابت<sup>(٥)</sup>.

وعند تسليط الضوء على ما يقدمه هذا القطاع من منتوجات غذائية للمواطن العراقي يتضح لنا قلتها ورداءة نوعيتها ، ففيما يخص النخيل فإنه كان طوال السنوات الخمس بعد ٢٠٠٣ عرضة للآفات والامراض المختلفة ولم تجري مكافحتها ، مما ادى الى فقدان الملايين من اشجارها إذ كانت التمور تمثل المنتج الزراعي الوحيد الذي يصدره العراق سابقاً لكن زراعته تعرضت لأضرار جراء العمليات العسكرية وأعمال العنف<sup>(٦)</sup>.

هذا فضلا عن ما يعانيه هذا القطاع من شحة المياه وقلة سقوط الامطار المؤثرة في زيادة او نقصان انتاج المحاصيل الزراعية ، وقلة الدعم الحكومي للفلاح العراقي ، وتفشي الامراض الزراعية المختلفة ، وهجرة اعداد كبيرة من الفلاحين من الريف الى مدينة وترك الاراضي الزراعية تبور وتفقد صلاحيتها الزراعية المختلفة ، وهجرة اعداد كبيرة من الفلاحين من الريف الى المدينة وترك الاراضي الزراعية تبور وتفقد صلاحيتها الزراعية بسبب نقص الخدمات المتوفرة لهم من الالات ومكانن زراعية حديثة وكهرباء وماء ... الخ<sup>(٧)</sup>.

وحسب احد تقارير وزارة الزراعة العراقية هنالك تراجع مستمر في واقع الثروة الحيوانية إذ انخفض عدد الاغنام خلال العقود الثلاثة الماضية بمعدل ٣٠% والماعز ٦٠% والابقار ٥٠% إذ يعود هذا الانخفاض في اقله الى قلة المراعي وشحة الاعلاف في الشتاء ، فضلاً عن ذلك انتشار الامراض التي أدت الى هلاك اعداد كبيرة من الحيوانات<sup>(٨)</sup>.

## ثانياً : المعوقات التي تواجه عملية التنمية الزراعية في العراق :

هناك جملة من المعوقات الكبيرة التي تواجه النشاط الزراعي في العراق ، وهي :

### • الموارد المائية :

ترتبط الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة بكمية الامطار والثلوج التي تتساقط في أحواض الانهر الرئيسية ( دجلة وروافده والفرات ) وكذلك بسياسة التشغيل للسدود والخزانات المقامة في أعالي الانهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا ويران ولا توجد اتفاقية دولية لقسمة المياه بين العراق وهذه الدول ، فضلاً عن قيام هذه الدول بالتوسع بتطوير المشاريع التخزينية والاروائية ، إذ اثرت بالوقت الحالي سلباً ( كما ونوعاً ) على الواردات الداخلة للاراضي العراقية ، ويزداد هذا التأثير مستقبلاً ويهدد الحياة في وادي الرافدين ، إذ سيكون هناك نقص حاد في الموارد المائية مع تردي نوعية مياه نهر الفرات بعد استكمال تركيا مشاريعها الاروائية وقيام سوريا ايضاً بتطوير مشاريعها الاروائية إذ تسعى الاثنتين الى استزراع اكثر من ٢,٤ مليون هكتار تروى في حوض الفرات و ما يقارب مليون هكتار تروى في حوض دجلة<sup>(٩)</sup>.

ومن الجدير بالذكر ان حصة المياه في العراق وان كانت قليلة فهي لم تستثمر بالشكل الصحيح والمطلوب ، فضلاً عن استخدام أساليب الري التقليدية وما تسببه من مردودات سلبية على التربة .

## وهناك معوقات اخرى على الصعيد الداخلي لا تقل خطورة عن تلك :

- الاستعمال العشوائي والهدر للمياه في القطاعات الرئيسية الثلاثة الزراعة الصناعة والاستخدامات المدنية ، فضلا عن ضعف التنسيق الداخلي وغياب الاجماع بين مستخدمي المياه الرئيسيين مما يستدعي تطوير الرؤية والسياسة المائية .
- ضعف مشاركة مستخدمي المياه في ادارتها وانعدام الارشاد المائي .
- ج. عدم استثمار المياه الجوفية بالصورة المثلى لا سيما في الاراضي الصحراوية.
- د. عدم رشادة أسلوب الري الحقلي وبشكل خاص السحي منه .

## ٢- الاراضي الزراعية :

- تتوفر في العراق أراضي صالحة للزراعة واسعة غير ان ما مستغل منها لايزال قليلاً ، فضلا عن ذلك فأن هناك ثمة تحديات ترافق استغلال هذه الاراضي تعيق من الاستفادة منها بشكل سليم وهي كالآتي :
- مشكلة التغدق والملوحة في ترب وسط وجنوب العراق<sup>(١٠)</sup>، اذ ان ما يقارب ٧٥% من الاراضي الزراعية المروية تعاني من الملوحة الناجمة عن سوء ادارة عمليات الارواء<sup>(١١)</sup>.
  - تفتت الملكية وصغر الحيازات الزراعية التي تعيق تطوير العمليات الزراعية ولا سيما استخدام المكننة والتقنيات الحديثة
  - ج. أنتشار الترب الجبسية في مناطق واسعة من البلاد تشكل عقبة في مسار التنمية الزراعية إذ تحتاج الى الخبرة والعناية اللا سيما في ادارتها .
  - د. نمو التصحر وانتشار الكتبان الرملية والتعرية الحاصلة نتيجة العوامل الطبيعية التي تشكل خطراً جسيماً على الزراعة .
  - هـ. عدم وضوح رؤية السياسة الزراعية في العراق من إذ طبيعة الاستثمارات وشكل القوانين والتعامل مع المزارعين بالشكل الذي يرفع مستوى دخولهم ويمنحهم قدرة تنافسية من خلال اعتماد سياسة دعم مستلزمات الانتاج لهم .

## ٣- التنمية البشرية وتعزيزات القدرة

- أ. ما زالت القدرات الفنية والادارية للعاملين في هذا النشاط بحاجة الى الدعم والتطوير وتعزيز العمل الارشادي ورفع مستوى الوعي وقيادة المفاوضات للوصول الى اتفاقيات وتفاهات مقبولة لتحسين كمية ونوعية المياه وضمان حصة عادلة ومقبولة للعراق .
- ب. النقص الحاد في مستلزمات البحث الميداني الحقلي كافة وضرورة توأمة مع الاشاد الزراعي لتفعيل النتائج التي يتوصل اليها البحث وايصالها الى الفلاحين والنقص في الاعلام الزراعي .

ج. الحاجة الى الوسائل التقنية لتحويل الطاقات الانتاجية الى طاقات انتاجية فعلية لتلافي الفجوة الحاصلة بين الحاجة الفعلية والانتاج المتحقق ولو جزئياً ، إذ أن معدلات الغلة المتحققة لمختلف المحاصيل ما زالت بسيطة ويمكن تحقيق مستويات عالية فيها<sup>(١٢)</sup>.

#### ٤ – الاستثمارات الزراعية :

ما زالت البيئة الاستثمارية غير جاذبة رغم تشريع قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ ، إذ لم تضح في جسد القطاع الزراعي الاستثمارات التي تقوي عضده ، لان الاستثمارات الزراعية هي مفتاح التنمية المستدامة والطريق الافضل لتحقيق أمن غذائي مستدام ويجاد المزيد من فرص العمل المنتجة وتحسين دخول سكان الريف ورفع مستويات التغذية لاسر الريفية وتقليل معدلات الهجرة من الريف الى المدينة .

#### ٥ – التحديات البيئية :

إن القوانين والتشريعات العاملة في القطاع الزراعي تضمن الحفاظ على بيئة مستدامة ، لكن المشكلة هي في تنفيذها وتطبيق اجراءاتها إذما زالت عمليات الصيد الجائر واستخدام السموم والكهرباء في الصيد والاستعمال الغير عقلاني للاسمدة وللمبيدات وعدم وجود نظام فعال للمكافحة المتكاملة وعمليات تدوير المياه العادمة كلها تمثل تحديات بيئية تقف بوجه النشاط الزراعي / مما يتطلب صيانة التنوع الحيوي ، ورصد واستخدام مستديم لعناصر التنوع الحيوي ، ورصد الانشطة المؤثرة سلباً في صيانة التنوع البيئي ، وانشاء المحميات وتنظيمها بالشكل الذي يحافظ على الانواع في مواقعها البيئية ويحافظ على النظم البيئية<sup>(١٣)</sup>.

بناءً على ما تقدم ، يمكن القول ان النهوض بالقطاع الزراعي يتطلب ايجاد سياسة زراعية واضحة ، المعالم تتكفل بمعالجة المعوقات التي تقف بوجه تقدمه وازدهاره على المدى الطويل ، وتضع الخطوات العملية التي تعيد للمجتمع الزراعي استقراره الاقتصادي والاجتماعي ، فالعراق اليوم دخل في مرحلة تحول سياسي تستلزم النهوض بالواقع الاقتصادي بمجالاته المختلفة وبما فيها ( القطاع الزراعي ) ، لان الناتج الزراعي يمثل العمود الفقري في ضمان الامن الغذائي للمجتمع .

### المبحث الثاني

#### دور القطاع الزراعي في الموازن لعام ٢٠١٠ ومقارنته مع الموازنات السابقة

بعد اقرار قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ ووضع بنودها وتخصيص مبالغ للوزارات كافة ، تقرر تخصيص مبلغ مقداره ٣٠٠ مليون دولار للقطاع الزراعي وذلك لانفاقها في المشاريع الزراعية ومشاريع الري الاستراتيجية وتوفير المواد الغذائية الضرورية للاستهلاك المحلي وتوفير المواد الاولية للصناعات الصغيرة والغذائية ولتشغيل اليد العاملة وغير ذلك .. الخ<sup>(١٤)</sup>.

والملاحظ في الموازنات السابقة والحالية أي من عام (٢٠٠٥-٢٠١٠) ان تخصيصات وزارة الزراعة إزدادت تدريجياً حتى وصلت الى هذه المبالغ خلال هذه الاعوام والجدول ادناه موضحاً الاتي :

## جدول (١)

النفقات التشغيلية والاستثمارية للقطاع الزراعي للاعوام (٢٠٠٥-٢٠١٠)

الوزارة	النفقات التشغيلية	نفقات المشاريع الاستثمارية	إجمالي النفقات	السنة
الزراعة	٤٦.٦٥٥.٥٠٠	٢٥.٨٠٠.٠٠٠	٧٢.٤٥٥.٥٠٠	٢٠٠٥
الزراعة	٥٧.٢٢٠.٠٠٠	٣٦.٣٢٤.٠٠٠	٩٣.٥٤٤.٠٠٠	٢٠٠٦
الزراعة	٧٣.٨٥٥.٤٠٠	٦٢.٨١٦.٠٠٠	١٣٦.٦٢١.٤٠٠	٢٠٠٧
الزراعة	٨٤.٨٢٣.٩٦٠	٧٤.٤٧٣.٠٠٠	١٥٩.٢٩٦.٩٦٠	٢٠٠٨
الزراعة	٤٨٧.٨٩٦.٨٣٥	١٨١.٩٠٠.٠٠٠	٦٦٩.٧٩٦.٨٣٥	٢٠٠٩
الزراعة	٥٥٧.٣٧٩.٨١٥	٢٠٤.٠٠٠.٠٠٠	٧٦١.٣٧٩.٨١٥	٢٠١٠

\*المصدر : جريدة الوقائع العراقية للسنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) .

يتبين من الجدول السابق أن النفقات الكلية المخصصة لوزارة الزراعة ازدادت من عام ٢٠٠٥ إذ كانت ( ٧٢,٤٥٥,٥٠٠ ) الف دينار حتى أصبحت ( ٩٣,٥٤٤,٠٠٠ ) الف دينار لعام ٢٠٠٦ وارتفعت تدريجياً لتصبح ( ١٣٦,٦٢١,٤٠٠ ) الف دينار عام ٢٠٠٧ ومن ثم ( ١٥٩,٢٩٦,٩٦٠ ) الف دينار عام ٢٠٠٨ وارتفعت الى ( ٦٦٩,٧٩٦,٨٣٥ ) الف دينار عام ٢٠٠٩ مستمرة في الارتفاع لتصل الى ( ٧٦١,٣٧٩,٨١٥ ) الف دينار لعام ٢٠١٠ . وهذا التزايد في النفقات يدل على زيادة اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي ، وبالتالي فإن تخصيص نفقات كبيرة للقطاع الزراعي يعد عاملاً إيجابياً في النهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق أزمهاره ، لا سيما وان الاقتصاد العراقي كان يعتمد في السابق على قطاعين كبيرين ( النفط والزراعة ) في الحصول على إيراداته وزيادة مدخولاته ، وقد بقي القطاع النفطي يحتل المركز الاول في الصادرات العراقية ، إلا ان القطاع الزراعي بدأ بالتراجع تدريجياً بعد عام ٢٠٠٣ ولحد الان . فالزراعة ما زالت تعاني الكثير من المشاكل المتمثلة بمشكلة المياه، ومشكلة التصحر ، وضعف الدعم الحكومي للفلاح العراقي ، وهجرة أعداد كبيرة من الفلاحين من الريف الى المدينة لانعدام الخدمات المتوفرة لهم ، وقلة الخبرات الزراعية وعدم توفر التقنيات الحديثة من آلات ومكان في الزراعة وغير ذلك .

فضلا عن ذلك فإن الكثير من المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي لم تنفذ بعد عام ٢٠٠٣ ولم يتم العمل بها لحد الان ، وذلك نتيجة لما يعانيه هذا البلد من اضطراب امني وفساد مالي واداري كبيرين .

وان تخصيصات الموازنة الحالية لهذا القطاع وان كانت بمبالغ كبيرة الا انها غير مجدية بالنسبة له ، لانها لا تصرف بشكل فعلي عليه او ما يصرف منها قليلاً للنهوض بالقطاع الزراعي وزيادة انتاجه من جديد كما لو كان بالسابق .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو أين تذهب تخصيصات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٠ والاعوام السابقة للقطاع الزراعي وهل سيبقى هذا القطاع في تراجع مستمر ؟

ويمكن القول ان الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٠ والاعوام السابقة (٢٠٠٥-٢٠١٠) تضمنت اهتماماً كبيراً في المجال العسكري على حساب القطاعات الاخرى الزراعة والاعمار والبناء والخدمات .. الخ.

فالاهتمام بالجانب العسكري والامني زاد كثيراً بعد أحداث عام ٢٠٠٣ مما أدى الى تخصيص نفقات كبيرة جداً له مقابل تخصيص نفقات أقل للقطاع الزراعي ، فالموازنة المالية المقدمة تضمنت تخصيص قرابة ١٤ مليار دولار لوزارتي الدفاع والداخلية مقابل

تخصيص قرابة ٣٠٠ مليون دولار للقطاع الزراعي ، مما يدل على ان الحكومة لا تزال تتجه نحو عسكرة المجتمع العراقي واغفال القطاعات الخدمية .

وان المبالغ المخصص انفاقها على القطاع الزراعي وبما فيها ( المشاريع الاستثمارية الزراعية ) في الموازنات السابقة والحالية لم تكن الا حبراً على ورق أي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم العمل بها لحد الان ، مما يؤدي الى بقاء دور هذا القطاع في تراجع مستمر وعدم الوصول به الى مستوى تحقيق التنمية الزراعية .

## الاستنتاجات والتوصيات :

مما تقدم يمكن القول ان القطاع الزراعي ما زال بحاجة كبيرة الى الدعم المادي والمعنوي من قبل الحكومة والى الاهتمام الكبير به والعمل على تنشيط الزراعة بالشكل الصحيح لما يملكه هذا القطاع من قدرة على تشغيل اليد العاملة ولأهميته في توفير الامن الغذائي للمجتمع العراقي . وأن إعادة فاعلية هذا القطاع يتطلب جهداً عالياً وزخماً مستمراً لا يتوقف ولا يرتبط بظرف سياسي معين ، فالمسألة تبدأ في معالجة مشكلة الاراضي وعائديتها ومشكلة المياه وطريقة استخدامها وغير ذلك .. الخ.

## وللنهوض بالقطاع الزراعي واعادة فاعليته يمكن التوصل الى الاتي :

- أنه لو تم تفعيل المبالغ المخصصة في الموازنة للقطاع الزراعي بالشكل الصحيح وصرفها في المكان المناسب حتى وان تم صرف جزءاً صغيراً منها ولكن بالشكل المطلوب ، مثلاً عن طريق اعادة هيكلة اموال الموازنة وآلية الانفاق فيها من خلال استخدام الاليات الدستورية الممنوحة لمجلس النواب بالمناقلة بين اموال الموازنة واقتطاع اموال من وزارتي الدفاع والداخلية وانفاقها باتجاه الزراعة والقطاعات الاخرى .
- ولو تم اعتماد سياسات زراعية صحيحة وواضحة المعالم تقوم بمعالجة المعوقات التي تواجه عملية التنمية الزراعية على المدى البعيد والايفاء بمتطلبات الزراعة في جميع الجوانب كافة ، لأدى ذلك التطور الزراعة وتقدمها تدريجياً والوصول بها الى مستوى الاكتفاء الذاتي للمجتمع العراقي فيما بعد .

## الهوامش

- عدنان عباس سلطان ، الزراعة في العراق بين الاهمال وخطر الجفاف ، شبكة النبا ، ٢٠٠٨ ، ص ١ .
- محمد حميد الصواف، الزراعة في العراق : معضلة الامن الغذائي بعد أستتباب الامن الاجتماعي ، مؤسسة النبا للثقافة والاعلام ، ٢٠٠٨ ، ص ١-٢ ، [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org) .
- عمر عبد اللطيف ، إعادة الاعمار في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التخطيط يعد استراتيجية لتنمية القطاع الزراعي ، جريد الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١ .
- راندي شنوبف ، واقع الزراعة في العراق في ربع قرن ، ترجمة عادل حمود ، جريدة الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١ .
- علاء حميد ، الزراعة اساس الامن الغذائي ، كيف نعيد ترتيب اولويات الاقتصاد العراقي ، جريدة الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢ .
- عدنان عباس سلطان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .
- علاء حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .
- د. خضر عباس عطوان ، ود. إسراء علاء الدين نوري ، ملف تقييم الاداء الحكومي ، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بابل ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٠ .



- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي ، اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ في القطاع الزراعي ، ٢٠٠٩ ، ص ٧-٨ .
- المصدر السابق نفسه ، ص ٣١ .
- الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار العراقية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢ .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .
- المصدر السابق نفسه ، ص ٣٢ .
- حسين الفلوجي ، موازنة ٢٠١٠ تتجه نحو عسكرة المجتمع وتهمل الزراعة والخدمات ، جريدة الاخبار ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١ .

### المصادر :

- ١ - حسن الفلوجي ، موازنة ٢٠١٠ تتجه نحو عسكرة المجتمع وتهمل الزراعة والخدمات ، جريدة الاخبار ، بغداد ، ٢٠٠٩
- ٢ - د. خضر عباس عطوان و د. إسراء علاء الدين نوري ، ملف تقييم الاداء الحكومي ، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بابل ، ٢٠٠٩ .
- ٣ - راندي شنوبف ، واقع الزراعة في العراق في ربع قرن ، ترجمة عادل حمود ، جريدة الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ٤ - عدنان عباس سلطان ، الزراعة في العراق بين الاهمال وخطر الجفاف ، شبكة النبا ، ٢٠٠٨ ، [www.alkutnet.com](http://www.alkutnet.com) .
- ٥ - علاء حميد ، الزراعة اساس الامن الغذائي وكيف نعيد اولويات الاقتصاد العراقي ، جريدة الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ٦ - عمر عبد اللطيف ، إعادة الاعمار في التخطيط والتعاون الانمائي يعد استراتيجية لتنمية القطاع الزراعي ، جريدة الصباح ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ٧ - الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار العراقية ، ٢٠٠٩ ، [www.siironlin.org](http://www.siironlin.org) .
- ٨ - محمد حميد الصواف ، الزراعة في العراق : معضلة الامن الغذائي بعد استتباب الامن الاجتماعي ، مؤسسة النبا للثقافة والاعلام ، ٢٠٠٨ .
- ٩ - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي ، اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ في القطاع الزراعي ، ٢٠٠٩ .

